أسباب الاختلاف العقدي
الفلسفة والتراث اليوناني نموذجاً

"The Causes of Doctrinal Differences: Greek Philosophy and Heritage as a Model."

10.35781/1637-000-0106-001

د. خالد حسن محمد البعداني*

*الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
جامعة الملك خالد-بأبها

ملخص البحث

هذا البحث عبارة عن دراسة لقضية من القضايا المتعلقة بمسببات ودوافع الاختلاف العقدي، فكانت بعنوان: أسباب الاختلاف العقدي" الفلسفة والتراث اليوناني نموذجاً". وهي محاولة للوقوف على بعض مسببات الخلاف وظهور الفرق المختلفة بين المسلمين ومحاولة تفسير كثير من التساؤلات المنطقيَّة حول الدوافع والأسباب، التي أدت إلى الاختلاف العقدي وتأثير الفلسفة اليونانية في ذلك. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم مسببات الاختلاف العقدي والأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف ومدى أثر الفلسفة والموروث اليوناني في توجيه هذا الخلاف. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: دخلت الفلسفة اليونانية إلى بلاد المسلمين بشكل عام عن طريق ترجمة العلوم القديمة إلى اللغة العربية، ومسببات الخلاف وحصول الاختلاف والافتراق كثيرة يرجع بعضها إلى البغي، والغلو الكلي في الاعتقاد، واتباع الهوى، وكذلك انتشار البدع، والتأويل للنصوص وإطلاق الألفاظ المشتركة والمجملة، وكيد أعداء الإسلام، وكذلك تأثير الثقافات الوافدة نتيجة لترجمة علوم الأمم الأخرى كعلوم اليونان والهند والفرس وغيرها، وكان لها الأثر الكبير في ظهور عدد من الفرق المنتسبة للإسلام.

لقد استفاد المتكلمون من مناهج وأساليب الفلسفة واستخدموها في الجدال وفي تقرير ما ذهبوا إليه، وقد حاول الإمام فخر الدين الرازي إقامة نوع من التعايش بين الفلسفة وعلم الكلام، ويعد الإمام ابن حزم من الذين انتصروا للمنطق الأرسطي ومن القائلين بوجوب الأخذ به، لقد ظهر تأثير الفلسفة "التراث اليوناني" في الخلاف في بعض المسائل من خلال الأدلة المنطقية أو المقدمات العقلية الفلسفية التي استدل بها من قال بقول مخالف لما ذهب إليه أهل السنة والجماعة.

الكلمات المفتاحية: أسباب، اختلاف، عقيدة، العقدي، الفلسفة، اليونانية.

Abstract

This research is a study of an issue related to the causes and motivations behind doctrinal differences. It is titled: "The Causes of Doctrinal Differences: Greek Philosophy and Heritage as a Model." It is an attempt to identify some of the causes of these differences and the emergence of various sects among Muslims, and to try to explain many of the logical questions about the motivations and reasons that led to doctrinal differences and the influence of Greek philosophy on this. This study aims to identify the most important causes of doctrinal differences and the underlying reasons behind these differences, as well as the extent of the influence of Greek philosophy and heritage in directing these differences.

The study reached at a number of results, Greek philosophy entered the Muslim world in general through the translation of ancient sciences into the Arabic language. The causes of disagreement and the occurrence of differences and divisions are many, some of which are due to malice, the extreme exaggeration in belief, the following one's desires, the spread of innovations, the interpretation of texts, the use of common and ambiguous terms, the malice of the enemies of Islam, as well as the influence of foreign cultures as a result of the translation of the sciences of other nations, such as the sciences of the Greeks, Indians, Persians, and others, which had a great impact on the emergence of a number of sects affiliated with Islam..

The speakers benefited from the methods and approaches of philosophy and used them in debate and in stating their views. Imam Fakhr al-Din al-Razi tried to establish a kind of coexistence between philosophy and Kalam, and Imam Ibn Hazm is considered one of those who defended Aristotelian logic and one of those who said that it is necessary to adopt it. The influence of philosophy (the Greek heritage) appeared in the disagreement on some issues through the logical or philosophical rational premises that were used by those who said something contrary to what the people of the Sunnah and the Jama'ah had stated.

Keywords: Reasons, difference, doctrine, dogmatic, philosophy, Greek.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قد من الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة بتمام الدين وكماله لا يعتريه نقصٌ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ قال الله - تعالى-: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣ ﴾ [المائدة: 3]

وقال عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ١٩ ﴾ [آل عمران: 19]

ومن سنن الله سبحانه وتعالى وقوع الاختلاف فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١١٩ ﴾ [هود: 118-119]

والتجاذب في العقيدة بالأقوال والافعال له مسبباته ودوافعه، وقد يقع الخلاف في مسائل عديدة بين أهل الحق سواءً في مسائل الفقه، وقد يقع في المسائل العلمية العقدية، وقد يكون هذا الخلاف من الاختلاف السائغ المحمود، وقد يكون بين أهل الحق وغيرهم.

والحاصل أن الخلاف واقع لا محالة، ولا مفر منه، والخلاف لا يخلو أن يكون خلافاً قائم على التنوع في فهم عدد من النصوص الشرعية له مسبباته، وقد يكون الخلاف خلاف تضاد وهو على ضربين فقد يكون سائغ معتبراً عند أهل العلم فهو لا يخالف نصاً صريحاً، أو سنة صحيحة، أو اجماعاً معتبراً، وقد يكون غير سائغ فيلحقه الذم كالاختلاف في أصل من أصول الدين.

ولا شك أن الاختلاط الذي وقع في المجتمعات الإسلامية نتيجة الانفتاح على الآخرين والتداخل الحضاري بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات والمعتقدات على اختلافها وثنية كانت أو فلسفية أو غيرها بحكم الجوار أو الصراع أحد عوامل التأثر والتأثير ووقوع الخلافات وظهور الفتن والمحن في هذه المجتمعات.

هذا الاختلاط بين المجتمعات الإسلامية وغيرها من المجتمعات اتاح لها التعرف على ثقافات وحضارات أخرى، فأثرت وتأثرت بها، ومن المعلوم أن التراث اليوناني كان حاضراً في العديد من الأمم التي اختلطت بها الأمة أبان عصر الفتوحات الإسلامية.

ISSN : 2410-1818

فكان من الضروري بيان أسباب هذا الاختلاف وخاصة الخلاف في المسائل العقدية ومدى تأثير الفلسفة اليونانية فيه، فكان هذا البحث تحت عنوان: أسباب الاختلاف العقدي" الفلسفة والتراث اليوناني نموذجاً".

وسنقف في هذا البحث على مفهوم الاختلاف وبيان أنواعه، والمقصود بالاختلاف العقدي، ومسببات هذا الاختلاف. وبيان الفلسفة (التراث اليوناني) كسبب من أسباب الاختلاف في مسائل الاعتقاد، وتأثيرها في بناء المنهج عند المخالفين لأهل السنة والجماعة، مع بيان لبعض النماذج من هذا التأثير في الاختيار العقدي كاختيارات الإمام فخر الدين الرازي في بعض المسائل وكذلك الإمام ابن حزم الظاهري.

نسألْ الله سبحانه وتعالى العون والسداد، والتوفيق في ذلك إنه نعم المولى، ونعم النصير.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه محاولة؛ لتفسير كثير من التساؤلات المنطقيَّة حول الدوافع والأسباب، التي أدت إلى الاختلاف العقدي بسبب التأثر بالفلسفة اليونانية، منها:

1. بيان بعض أسباب الاختلاف العقدي.
2. توضيح مسببات الخلاف وظهور الفرق المختلفة بين المسلمين من أهم أسبابه الاختلاف العقدي.
3. الكشف عن مدى تأثر بعض الفرق الإسلامية من عدمها بالتراث والفلسفة اليونانية كأحد أسباب الاختلاف العقدي بين هذه الفرق.

ومن هنا تظهر لنا أهمية مثل هذه الموضوعات، وبيان مسببات أهم المسائل الخلافية التي حصلت في تاريخ الأمة بشكل عام، وفي المسائل العقدية على وجه الخصوص.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب اختيار هذا الموضوع في الآتي:

1. الرغبة في تقديم دراسة توضح بعض أسباب الاختلاف العقدي ومدى التأثر ببعض المؤثرات الخارجية كالفلسفة اليونانية.
2. إبراز منهج أهل السنة والجماعة في تناولهم العلمي لمسائل العقيدة في ضوء المؤثرات الخارجية ومناقشة المخالفين لهم.
3. المساهمة بشكل عام في نشر الوعي الصحيح، ورفع المستوى الثقافة والفكري لدى أفراد الأمة.
4. تسليط الضوء على بعض المسائل العقدية المختلف فيها بسبب الفلسفة أو التراث اليوناني في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

5. ولعل من أغراض هذا البحث التعرُّف على الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف العقدي وهل كانت الفلسفة والموروث اليوناني أثر في توجيه هذا الخلاف.

كلُّ ذلك وغيره يعدُّ من أهمِّ الدواعي إلى خوض غمار هذا الموضوع، ولعلَّ هذه الدراسة ستكون بعون الله - تعالى- ومشيئته جهداً متواضعًا، يسهم ولو باليسير في خدمة هذا الدين.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس للبحث: هل كان للفلسفة والتراث اليوناني تأثير على الخلاف العقدي في الإسلام وكان أحد مسبباتها؟ ليتفرغ عنه مجموعة من الأسئلة من أبرزها:

1. ما المراد بالفلسفة والتراث اليوناني؟ وما هو مفهوم الخلاف العقدي؟ وما هي أنواعه؟
2. ما هي أهم مسببات الاختلاف العقدي؟
3. هل كان هناك تأثر مطلق بالفكر الفلسفي والتراث اليوناني وكيف كانت الفلسفة سببًا من أسباب الاختلاف العقدي بين أهل السنة والجماعة والمخالفين؟
4. هل أسهم هذا التأثر في بناء المنهج عند المخالفين لأهل السنة والجماعة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- بيان المراد بالفلسفة والتراث اليوناني، ومفهوم الخلاف العقدي وأنواعه.
- التعرف على أهم مسببات الاختلاف العقدي.
- معرفة مدى تأثير الفكر الفلسفي اليوناني في الخلاف العقدي بين أهل السنة والجماعة والمخالفين.
- التعرُّف على الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف العقدي ومدى أثر الفلسفة والموروث اليوناني في توجيه هذا الخلاف، وإسهامه في بناء المنهج عند المخالفين.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الرسائل والبحوث التي تناولت موضوعات تتعلق بتأثير الفلسفة على عقيدة وفكر المسلمين، أو نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، أو التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية أو الفكر الإسلامي بشكل عام، غير أنه وبحسب ما أعلم وبعد البحث والتحري وفي حدود اطلاعي لم أقف على من تناول موضوع أسباب الخلاف في المسائل العقدية وتأثير الفلسفة والتراث اليوناني كأحد مسببات هذا الخلاف.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على تتبع الجزئيات والمفردات وجمع المعلومات بشكل مختصر عن موضوع الدراسة.

وكذلك المنهج الاستقرائي في تتبع واستقراء تأثير الفلسفة والتراث اليوناني كأحد مسببات الاختلاف العقدي بين الفرق في الإسلام.

مع الالتزام بالمنهج العلمي بالرجوع للمصادر الأصلية، واتباع خطوات البحث العلمي. وأما ما يتعلق بالنصوص الشرعية فيتم ضبط النص القرآني، وتخريج الحديث النبوي من مصادره الأصلية، مع بيان مرتبتها من حيث الصحة والضعف، وتوثيق نقول وأقوال أهل العلم بالإحالة إلى مصادرها، أو المصادر المعتبرة في نقل أقوالهم من عدمها، مع شرح وتوضيح أهم مصطلحات البحث.

مع التأكيد على أن المقصود عرض نماذج من المسائل التي تخدم المقام على سبيل التمثيل لا الحصر، بقدر ما تدعو إليه الحاجة، دون التوغُّل في تفاصيل الاختلاف وأمثلته، التزامًا بموضوع البحث وخطّته.

خطة البحث: وقد جعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

مقدمة البحث وتحتوي على: أهمية البحث وأسباب اختياره، مشكلة البحث، أهداف البحث، الدراسات السابقة-منهج البحث المتبع-خطة البحث.

المبحث الأول: مفهوم الاختلاف وبيان أنواعه ومسبباته. وفيه تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد: ويشمل التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث.

المطلب الأول: تعريف الاختلاف والمقصود بالاختلاف العقدي.

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف.

المطلب الثالث: مسببات الاختلاف العقدي.

المبحث الثاني: الفلسفة (التراث اليوناني) كسبب من أسباب الاختلاف في مسائل الاعتقاد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الفلسفة اليونانية في بناء المنهج عند المخالفين لأهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: نماذج من تأثير الفلسفة (التراث اليوناني) في الاختيار العقدي.

- **خاتمة بأهم نتائج البحث وتوصياته.**

مقدمة:

كانت الأمة الإسلامية في على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمة مجتمعة على كلمة سواء تعتصم بحبل الله المتين، وتبتعد عن نوازع التفرق والاختلاف، ليأتي بعد ذلك عهد الصحابة الكرام والتابعين ونظراً لاجتهادات الصحابة في النوازل والحوادث التي طرأت على المجتمع المسلم واختلاف الافهام والمدارك فوقع الاختلاف في فروع الشريعة وأحكامها الجزئية وهو من الاختلاف المقبول والسائغ، لإن هذا الاختلاف كان مرده إلى اختلافهم في فروع وجزئيات، وكان يعذر بعضهم بعضًا ، وهو اختلاف تقتضيه الطبيعة البشرية من اختلاف الافهام، وتقبله النصوص الشرعية.

ومن المعلوم أن الخلاف لم يظهر فجاءة وإنما مر بمراحل تتابع فيها وتطور عبر العصور المتتالية لعصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، وظهور الفرق والمدارس وتعدد الآراء في العديد من القضايا.

فبعد عصر الصحابة الكرام تطور الخلاف بشكل أكبر يشمل جوانب عديدة منها ما له صلة بالجانب العقدي فظهر الاختلاف في فهم نصوص الوحي في عدد من القضايا كقضية الإيمان وكان هذا الاختلاف له عدة أسباب أدت إلى الاختلاف في الأصول وتفاصيل العقائد وظهور الفرق الإسلامية في المجتمع الإسلامي.

وكما ذكرنا كان لهذا الاختلاف عدد من العوامل والمؤثرات والأسباب المتباينة.

وسنحاول في هذا البحث الإشارة إلى أحد هذه الأسباب والمؤثرات وهي الفلسفة اليونانية وتراثها الذي انتقل إلى العالم الإسلامي بعد فتح بلاد فارس وكانت متأثرة بهذا التراث، أو من خلال حركة الترجمة التي شهدتها الحضارة الإسلامية في العصر العباسي.

وكثيراً ما تعزو المصادر التي كانت تؤرخ للفرق والمقالات آراء بعض المتكلمين لفلاسفة الإغريق

فما قامت به المعتزلة من نفي صفات الباري سبحانه وتعالى إنما هو تقليد وتأثر بمذهب الفلاسفة، وقد أشار الإمام أبو الحسن الأشعري إلى أن مذهب المعتزلة في الصفات هو نفس ما ذهب إليه الفلاسفة، غير أنهم لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كان يظهر في أقوال الفلاسفة فأظهروا معناه. قال الأشعري: "غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للبارئ علم وقدرة وحياة وسمع وبصر ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولأفصحوا به" [1]

ومن خلال النظر في كتب المتكلمين أنفسهم، وخاصة المتأخرين منهم ابتداءً من فخر الدين الرازي (606هـ) ومن جاء بعده أخذهم عن بعض فلاسفة اليونان، وترجيحهم لبعض أقوالهم

[1] – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (483/1) علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:3، ت: هلموت ريتر.

ISSN : 2410-1818

وقد ظهر تأثره في بعض آرائه ببعض الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو..[1]

المبحث الأول: مفهوم الاختلاف وبيان أنواعه ومسبباته.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب.

التمهيد: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث.

1. معنى الفلسفة:

-المعنى اللغوي: من خلال النظر في معاجم اللغة نجد أن الفلسفة كلمة يونانية أعجمية معناها الحكمة، والفيلسوف هو محب الحكمة، فهو لفظ مركب من فيلا وهو المحب، وسوفا الحكمة[2].

وقيل: غير ذلك كمعرفة الإنسان نفسه، وقيل: علم الأشياء الأبدية.[3] والأول هو المشهور.

-المعنى الاصطلاحي:

من المعلوم أن الأطوار التي مرت بها الفلسفة، وتطورها من عصر إلى عصر آخر جعل من الصعوبة بمكان لدى الباحث الذي ينظر بشكل عام لموضوع الفلسفة، الوصول أو إيجاد معنى اصطلاحي بالمعنى المتفق عليه لموضوع الفلسفة دون الغوص في ميادين الفلسفة ومذاهبها، وعصورها التي مرت بها وتصنيفاتها وفلاسفتها سواء كانوا من القدماء، أو المحدثين، كل هذا مع تشعب الآراء والاختلاف في معنى كلمة الفلسفة.

ولذلك رأي الباحث الاقتصار على سرد بعض التعريفات المتعلقة بموضوع الفلسفة بشكل إجمالي بغض النظر عن العصور أو المراحل التي مرت بها أو تقسماتها أو ميادينها أو البيئة التي نشأت فيها لأن كل هذا ليس مقصوداً لدى الباحث، والمقصود هو إعطاء القارئ الكريم معنى عام عن هذه الكلمة.

فقد قيل في تعريف الفلسفة بأنها: هي العلم بأفضل الأشياء والقدرة على الانتفاع به بكل وسيلة ممكنة.

وقيل: كسب أو تحصيل المعرفة، فالفيلسوف: هو الشخص الذي غايته الوصول الى معرفة الأمور الأزلية، أو معرفة حقائق الأشياء.[4]

---

1 – أثر الفلسفة اليونانية على فكر وعقيدة المسلمين: (ص: 47/ج1)، عرفة التجاني هدى حسين، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، كلية أصول الدين، السودان، 2017م.

2 – انظر في معنى الفلسفة: تاج العروس من جواهر القاموس (24 /230)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، دار الهداية، ت: مجموعة من المحققين، لسان العرب: (ج9/ص273)، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط: الأولى.

3 – معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (1/ 131)، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة الآداب –القاهرة / مصر، ط: الأولى–1424 هـ –2004 م، ت: أ.د محمد إبراهيم عبادة.

4 – المدخل الى الفلسفة: أزفلد كولبه: (ص:25)، ترجمة أبو العلا عفيفي، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2016م.

وعرفها ابن سينا بأنها: الوقوف على حقائق الأشياء كلها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه.[(1)]

ولعل أكثر التعاريف شيوعاً هو تعريف الفلسفة بأنها: العلم بالمبادئ، وهذا يعنى قصر الفلسفة على مبحثي المعرفة والمنطق، أو على الأقل اعتبارهما المحور التي تدور حوله الفلسفة بمعناها العلمي.[(2)]

وفي العصور الحديثة: فإن لفظ الفلسفة يطلق على دراسة المبادئ الأولى التي تفسر المعرفة تفسيراً عقلياً كفلسفة العلوم، وفلسفة الأخلاق، وفلسفة التاريخ.[(3)] الخ

2. الفلسفة اليونانية:

من خلال الحديث السابق عن معنى الفلسفة نستطيع القول بأن الفلسفة اليونانية هي مجموعة أعمال الفلاسفة اليونانيين، أي جميع ما أنتجته عقول فلاسفة اليونان، في مختلف المجالات، منذ عهد المدرسة الايلية في القرن السادس قبل الميلاد وحتى انتهاء عهد أرسطو في القرن الثالث قبل الميلاد.[(4)]

3. التراث اليوناني:

المعنى العام للتراث مأخوذ من الإرث وهو ما يتركه الإنسان لمن يأتي بعد موته، يقال: ورث المجد وغيره وورث أباه ماله ومجده ورثه عنه فهو وارث، وعليه فيكون المقصود بالتراث اليوناني ما تركته الحضارة اليونانية الإغريقية من ثقافات ومعارف وفنون وعلوم وعادات وتقاليد وغيرها لمن يأتي بعدها.[(5)]

والتراث الإغريقي. مهَّد الإغريق القدماء لتأسيس الحضارة الغربية...وتعتمد الأبحاث الإغريقية القديمة في العديد من الميادين على الفكر المنتظم، بما في ذلك علوم الأحياء والهندسة والتاريخ والفلسفة والفيزياء. وقد أنجز الإغريق عددًا من الفنون الأدبية المهمة والتاريخ كان لها تأثيرها القوي والفعّال في الفن الغربي.[(6)]

[1] – المعجم الفلسفي: (ص:160) جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط: الأولى، 1982م

[2] – المدخل الى الفلسفة: أزفلد كولبه: (ص:27).

[3] – المعجم الفلسفي: (ص:161/160).

[4] – أثر الفلسفة اليونانية على فكر وعقيدة المسلمين: (ص:18/ج1).

[5] – انظر في مادة (ورث) المعجم الوسيط (2 / 1024)، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار الدعوة، ت: مجمع اللغة العربية.، ولسان العرب: (2 / 199).

[6] – الموسوعة العربية العالمية:(1/ 18)، عمل موسوعي ضخم، شارك في إنجازه أكثر من ألف عالم، ومؤلف ومحرر.

-دخول الفلسفة اليونانية إلى البلاد الإسلامية وانتشارها فيه:

دخلت الفلسفة اليونانية إلى بلاد المسلمين عن طريق ترجمة العلوم القديم إلى اللغة العربية، في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وما بعده، ثم انتشرت في مختلف الأقطار الإسلامية على أيدي الفلاسفة وأتباعهم، والمتأثرين بهم، والمحبين لهم.

4. الاختلاف العقدي:

بما أن الاختلاف العقدي لفظ مركب من كلمتين هم الاختلاف والعقدي فسنحدد المراد من كل لفظه، ومن خلالها نعطي تعريفاً لهذه اللفظ المركب.

فالاختلاف: هو نقيض الاتفاق. يقال: اختلف الأمران لم يتفقا. وكل ما لم يتساو فقد اختلف.

ويقال: تخالف القوم أي اختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.[1]

ومعنى الخلاف: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً، وخالفه إلى الشيء عصاه إليه، أو قصده بعد ما نهاه عنه.[2]

والمعنى اللغوي هو المستعمل عند الفقهاء فالخلاف ضد الاتفاق.

5. العقيدة:

-في اللغة: العين والقاف والدال أصل واحد يدل على الشد وشدة وثوق وربط وإليه ترجع فروع الباب كلها، من ذلك عقد البناء، وعقدت البيع، وعقدت الحبل أعقده عقدا، وعقدة النكاح وجوبه وإبرامه.[3]

ويقال: اعتقدت كذا عقدت عليه القلب والضمير حتى قيل العقيدة ما يدين الإنسان به وله عقيدة حسنة سالمة من الشك.[4]

-في الاصطلاح: وقد وردت عدة تعريفات اصطلاحية للعقيدة نستطيع القول من خلالها بشكل موجز أن المراد بالعقيدة في الاصطلاح: كل ما يعتقده الإنسان ويدين به ويتيقنها، بتصديق القلب لها، والاطمئنان إليها دون أن يخالطه شك أو ريب في ذلك.

وتطلق العقيدة على ما يدين به الإنسان ربه، ويعتقده من أمور الدين، وتطلق على حكم الذهن الجازم سواء كان حقاً أم باطلاً فمن اعتقد الشي على ما هو عليه فإن اعتقاده صحيح، ومن اعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فإن اعتقاده فاسد فتكون عقيدة صحيحة أو فاسدة.[5]

---

[1] – المصباح المنير: (ج1/ص179)، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المكتبة العصرية، ت: يوسف الشيخ محمد.

[2] – تاج العروس من جواهر القاموس: (ج23/ص276).

[3] – معجم مقاييس اللغة: (ج4/ص86)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، 1399هـ –1979م.، ت: عبد السلام محمد هارون، تاج العروس من جواهر القاموس: (ج8/ص398).

[4] – المصباح المنير: (ج2/ص421) الفيومي.

[5] – المدخل إلى علم العقيدة (ص:18) زياد بن حمد العامر، دار التحبير للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الثالثة، 2020م

ما المقصود بالاختلاف العقدي:

وعليه فمن خلال حديثنا السابق عن معنى الاختلاف بأنه نقيض الاتفاق، ومن خلال التعريف السابق للعقيدة فإن مقصود بالاختلاف العقدي هو عدم حصول الاتفاق في بعض مسائل العقيدة التي يعتقدها الإنسان ويديه بها.

6. تعريف الأثر:

والأثر: الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي، يُقال: أَثّر بوَجْهه وبجَبينه السُّجودُ، وأَثر فيه السَّيْفُ والضَّرْبة.

والأَثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء والتأْثير إِبْقاءُ الأَثر في الشيء وأَثَّرَ في الشيء ترك فيه أَثراً والآثارُ الأَعْلام.

فالأثر حصول ما يدل على وجود الشيء والنتيجة [1].

فالأثر يأتي بمعنى العلامة وبقية الشيء، ويأتي بمعنى الاستقفاء والاتّباع ويأتي بمعنى النتيجة على وجود الشيء والحاصل منه والعلامة عليه وهو ما يهمنا هنا.

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف.

أصبحت من عادات العلماء عند الحديث عن أنواع الاختلاف تقسيمه في الأصل إلى قسمين: القسم الأول اختلاف تنوع، والثاني: اختلاف تضاد، وسوف نبين بشكل موجز معنى هذه الأقسام، وما هو القسم المراد به في هذا البحث لدى الباحث.

فاختلاف التنوع: هو اختلاف محمود لأن كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، ومن ذلك اختلاف انظار الفقهاء المجتهدين نظراً لظنية النصوص من حيث الثبوت أو الدلالة، وأكثر ما يكون هذا في الفقهيات أي المسائل المستنبطة من النصوص والتي يغلب عليها الجانب العملي، ويندرج في هذا النوع الخلاف بين المدارس الفقهية المتنوعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم من المدارس التي اندثرت كالظاهرية والأوزاعية والإسحاقية، وهو مقصود العلماء في قولهم: لا إنكار في مسائل الاجتهاد [2].

ومن أمثلة ذلك:

اختلف الصحابة رضي الله عنهم في القراءات، وفي صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك.[3]

---

[1] – انظر لسان العرب ابن منظور (4 / 5)، والمعجم الوسيط (102/1) . إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار الدعوة، ت: مجمع اللغة العربية.

[2] – بتصرف: في المحيط العقدي: (1 / 17)، بقلم: فهد بن عبد الله الحزمي، alhzm@maktoob.com

[3] – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 512)، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1391هـ.

وأما اختلاف التضاد: فهو القولان المتنافيان إما في الأصول وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد، والخطب في هذا أشد؛ لأن القولين يتنافيان؛ لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقاً ما، فيرد الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السنة]. [1]

والمراد به الخروج عن قضايا الإيمان من اعتقاد أو قول أو عمل والذي يوصف صاحبها بالكفر أحيانا وبالبدعة أحيانا أخرى، وهو يحمل أصحابه على حمل النصوص على التأويل الباطل، أو بغي وعدوان وإعراض وإنكار وهذا شأن المختلفين فيحصل به ضلال وانحراف.

قال في شرح الطحاوية: والاختلاف الأول الذي هو اختلاف التنوع: الذم فيه واقعٌ على مَن بغى على الآخر فيه، وقد دل القرآن على حمد كل واحد من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ۝٥ ﴾ [الحشر:5]، وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون.

وكما في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها ولمن أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة.

والاختلاف الثاني هو: ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمت الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٢٥٣ ﴾ [البقرة:253].

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من القسم الأول، وكذلك إلى سفك الدماء، واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك، ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢١٣ ﴾ [البقرة:213]؛ لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرةً لهذه الأمة [2]

ولعل هذا النوع من الخلاف هو مقصود الباحث هنا.

---

[1] – المرجع السابق: (1 / 512).

[2] – شرح العقيدة الطحاوية: (98 / 12) ابن أبي العز الحنفي.

ويدخل في هذا النوع من الخلاف الكثير من الفرق التي تسمت بأسماء تخصها كالخوارج والجهمية والمعتزلة والشيعة وغيرهم ممن امتلأت كتب الفرق ببيان عقائدهم وأفكارهم التي خالفوا بها المسلمين والذين سماهم العلماء بأهل الأهواء، كما امتلأت بذكرهم كتب التاريخ مبينة الكثير من الفتن التي جرتها هذه الفرق من تضييع لحقوق الله وحقوق الناس، وشق للصف.[1]

ولا شك أن هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى تمزق الأمة وتفرقها لعل من أهمها الاختلاف العقدي الذي أصاب الأمة وعانت من ويلاته قديماً وحديثاً، دخلت معه الأمة في متاهات ومشكلات كثيرة.

ومن جملة هذه الأسباب عوامل التأثير الخارجية وفي مقدمتها الفلسفة والتراث اليوناني بعد ترجمة هذا التراث إلى اللغة العربية وانتشاره وتأثير كثير من المسلمين به.

المطلب الثالث: مسببات الاختلاف العقدي.

من المعلوم أن الخلاف أمر فطري في المجتمع البشري، والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف الناس وتفاوتهم في القدرات والميول، والأفهام والادراك فالناس ليسوا على مستوى واحد من الإدراك والفهم.

ينتج عن هذا التفاوت تعدد الآراء والأفكار ومن المعلوم أن الخلاف في أي صورة من الصور أو في أي مسألة من المسائل لم يظهر فجأة وبدون مقدمات وبدايات لا شك أن له بداية ومر بمراحل متعددة ومتداخله.

"ومسببات الخلاف وحصول الاختلاف والافتراق كثيرة يرجع بعضها إلى البغي أي بغي الخلق بعضهم على بعض، والغلو الكلي في الاعتقاد، واتباع الهوى الذي يدفع صاحبه إلى اتباع ما تهواه نفسه وترك ما يأمر به الشرع الحنيف، وكذلك انتشار البدع وظهور الابتداع في الدين وتشريع ما لم يشرعه الله سبحانه وتعالى لخلقه، والتأويل للنصوص وإطلاق الالفاظ المشتركة والمجملة المحتملة للحق والباطل، وكذلك تأثير الثقافات الوافدة نتيجة لترجمة علوم الأمم الأخرى كعلوم اليونان والهند والفرس وغيرها، وكان لها الأثر الكبير في ظهور عدد من الفرق المنتسبة للإسلام.

---

1 – في المحيط العقدي: (1 / 18) الحزمي.

ISSN : 2410-1818

وكذلك كيد أعداء الإسلام والذين أظهروا الإسلام حتى يفسدوا عقائد أهله وأدخلوا في دين الله ما لم يأذن به."[1]

فكل هذا من مسببات الخلاف العقدي وظهور العديد من الفرق المنتسبة للإسلام.

والخلاف في مسائل العقيدة كغيره له بدايات ترجع إلى نهايات عهد الصحابة الكرام، فالخلاف في الجوانب العقدية مر بمراحل وتطور عبر العصور المتتالية بداية من عصر الصحابة الكرام الذي شهد في نهايته ظهور بعض الفرق.

وبلغ مداه إن صح التعبير في العصر العباسي الذي شهد حركة ترجمة كبيرة لثقافات الأمم الأخرى.

والسؤال هنا هل كان للفلسفة اليونانية ومنطقها آثر في حصول الاختلاف العقدي وأحد مسببات الخلاف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

بمعنى هل كانت من تأثر بها أو تعامل معها سبباً في اختيار أقوال تخالف القول المعتبر في مسألة من مسائل العقيدة.

لا شك أن الحديث عن ذلك ذو أبعاد كبيرة لا يكفي للبيان عنه في بحث مختصر ولكن المقصود الإشارة إلى ذلك من خلال ضرب الأمثلة على بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف وبيان بعض الاقوال التي حصل فيها الاختلاف وتعددت فيها وجهات النظر.

أو من خلال بعض الأعلام والحديث عنها كنماذج مثل الإمام فخر الدين الرازي أو الامام ابن حزم الظاهري على سبيل المثال لا الحصر وقد عرف عن الإمام ابن حزم الاخذ بالمنطق والانتصار له ونقد من خالف في ذلك.

[1] – الخلاف العقدي أصوله وضوابطه: (ص 8-12)، باختصار، عبد الله بن صالح البراك، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س14، ع81، يونيو 2014م.

المبحث الثاني: الفلسفة (التراث اليوناني) كسبب من أسباب الاختلاف في مسائل الاعتقاد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الفلسفة اليونانية في بناء المنهج عند المخالفين لأهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: نماذج من تأثير الفلسفة (التراث اليوناني) في الاختيار العقدي.

المبحث الثاني:

المطلب الأول: أثر الفلسفة اليونانية في بناء المنهج عند المخالفين لأهل السنة والجماعة.

لا شك أن حضارات الأمم التي عاصرة بزوغ الحضارة الإسلامية كان لها دور وتأثير في النتاج البشري استفادة منه الحضارة الإسلامية بشكل أو بآخر مع محافظة الحضارة الإسلامية على ما يميزها عن هذه الحضارات وقدمت طابعها الخاص في النتاج البشري ولم يمنعها ذلك من التأثر أو التأثير في هذه الحضارات والعلوم المتنوعة التي نشأت فيها، ومنها العلوم الفلسفية.

وبغض النظر عن مدى هذا التأثير وحجمه وهل كان تأثيرا شاملاً أم لا، وهل كان ظاهراً أم لا (يرى البعض أن المسلمين لم يأخذوا بروح الفلسفة اليونانية، وإنما أفادوا من منهجها وأسلوبها وهي تلك المناهج والأساليب التي أخذها المتكلمون واستخدمها المجادلون، وأن الأخذ بروح الفلسفة اليونانية كان يواجه معارضة بالغة، من ذلك على سبيل المثال ما فعله الغزالي في "تهافت الفلاسفة" من التصدي لحججهم، وهذا النفور من الأخذ بروح الفلسفة والكلام وجد من القرن الثالث الهجري، أي صاحب عملية النقل والترجمة).[1]

والبعض يذهب بأن تأثير الفلسفة اليونانية ليس مباشراً ولا يبدو من أول وهلة بل يحتاج إلى تأمل وتدبر فطريقة التفكير والتفصيل والاستنتاجات الكثيرة والطويلة هذه إذ كلما توصلوا إلى شيء استخرجوا منه شيء آخر وسألوا أنفسهم هل يستقيم أم لا؟ فهذا لم يكن من طبع المسلمين أو هديهم، كما لم يرد في السنة أن شخصاً فكر بهذه الطريقة)[2]

وبالجملة فإن المتكلمين والفلاسفة لم تكن عندهم نوايا إلحاق الضرر بالإسلام وإن كانت بعض النتائج التي اتبعوها في بحثهم عن اليقين قد أدت في كثير من الأحيان إلى ما لم يوقعوا هم أنفسهم

[1] – حركة الترجمة والنقل في العصر العباسي وأثرها في الفكر العربي الإسلامي: (ص 189)، أحمد علي محمد، س24، ع115، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، 1995م.

[2] – أثر الفلسفة اليونانية على فكر وعقيدة المسلمين: الفصل الثالث (ص 247/ج3).

وقد كان تأثرهم بالفلسفة عن الإسلام أكثر من عامة المسلمين، فقد استهواهم ما وجدوه في هذه الثقافات الأخرى من عقلانية وروحانية فبحثوا تارة وأولوا تارة بعض الآيات القرآنية الكريمة التي استعانوا بها في تأييد مذاهبهم.[1]

وفي هذا المبحث نسلط الضوء على بعض الأعلام مثل الإمام فخر الدين الرازي والإمام ابن حزم الظاهري نتحدث من خلاله عن تأثير هذه الفلسفة على الآراء التي دعا لها أو تأثر بها هؤلاء الاعلام ومنهجهم ودورها في صياغة الآراء والمسائل العقدية.

1-الإمام فخر الدين الرازي: فمن خلال النظر في كتب المتكلمين أنفسهم، وخاصة المتأخرين منهم ابتداءً من فخر الدين الرازي أخذهم عن بعض فلاسفة اليونان وترجيحهم لبعض أقوالهم، فقد حاول الإمام فخر الدين الرازي إقامة نوع من التعايش بين الفلسفة وعلم الكلام من خلال حشده لمفاهيم هذين العلمين معاً أثناء مناقشته لموضوع واحد يشترك في الخوض فيه كل من المتكلمين والفلاسفة، وقد ظهر تأثره في بعض آرائه ببعض الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو وفلاسفة المسلمين.

ويمكننا بيان الأثر الفلسفي على منهج الرازي بالكشف عن موقفه من الاستدلال بكلٍ من العقل والنقل على مسائل الاعتقاد، وهل سار الامام الرازي على منهج المتكلمين في الجمع بين العقل والنقل، أما على طريقة الفلاسفة التي تعتمد على العقل وحده.

ويتضح ذلك بشكل أكبر من خلال بيان موقفه من قضية المعارض العقلي أو إطلاقه القول بظنية الدلائل النقلية فقد حظي قانون المعارض العقلي عند الإمام الرازي بالعناية والتقعيد له وتقديمه على النقل في قانون كلي، وهو ما تميز به الرازي عن غيره، وهو أمر واضح في كتبه.

وليس المقصود في هذا البحث تفصيل هذا القانون والاحتمالات القائمة عليه، أو حصرها أو حتى دعوى إمكانية التعارض بين العقل والنقل ومدى صوابها، أو صحة بعض ما أورده الرازي، وإنما بيان عناية الرازي على غيره من المتكلمين بهذا الأمر والمبالغة في تقريره، حتى رتب عليه أمراً أكثر خطورة وغلواً في مسألة العقل والنقل من القول بظنية الدلائل النقلية عنده.

[1] – جدلية التأثر والتأثير بين الفلسفتين اليونانية والإسلامية: (ص:86)، السيد محمد الشاهد، ندوة في الفلسفة الإسلامية مركز صالح عبد الله كامل، وجامعة برمنجهام أمريكا، 2001م، القاهرة، بحوث مؤتمرات دار المنظومة.

وهو يدل على تأثر الإمام الرازي بالمنهج الفلسفي حتى عده البعض الدراسين تجازواً للمتكلمين باتجاه الفلاسفة.[1]

ولا شك بخطورة هذا القول فكل من يقول بتقديم العقل على النقل فإنه يقول بظنية الدلائل النقلية التي عارضت العقل، لآن العقل إنما قدم على النقل لكونه قطعياً وما عارضه من النقل لا بد أن يكون ظنياً لامتناع التعارض بين قطعيين فالنقل الذي لا يعارض العقل قد يكون قطعياً، وهذا المتقرر عند جمهور المتكلمين.

لكن الإمام الرازي تجاوز الأمر وقال بظنية الدلائل النقلية بإطلاق سواء عارضت الدلائل العقلية أو لم تعارضها.

وقد عمل الإمام الرازي في هذه المسألة على تقعيدها وتقريرها واستدل لها بأمور عشرة أهمها امتناع الجزم بعدم المعارض العقلي وغيرها.

والإمام الرازي بهذا القول قد تجاوز حتى المعتزلة فهم يقولون: أنها تفيد اليقين أعنى الدلائل النقلية.

ولذلك اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية قول الإمام الرازي واختصاصه بهذا المسلك تجاوزا للمعتزلة وميلاً للفلاسفة.

يقول رحمه الله: (وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع كفعل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الأشعري وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ماء جاء به الشرع مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون: (إنه لا يرجح إلى السمع في الصفات) ولا يقولون: (الأدلة السمعية لا تفيد اليقين) بل كل هذا مما أحدثه المتأخرون الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم... وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب الإرشاد وأتباعه)[2].

---

1 – بتصرف الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية: (ص 111)، عبد الله بن أحمد الأنصاري، تكوين للدراسات والأبحاث، ط: الأولى، 2018م

2 – درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (1/ 241) دار الكنوز الأدبية –الرياض، 1391هـ، ت: محمد رشاد سالم.

وجملة القول في أخذ الامام الرازي بالفلسفة في الآراء العقدية قام على منهجية ترتكز على الأصول العقدية الكلامية فهي قضايا أساسية حاضرة عنده هذا التركيز على هذه الأصول ضيق تأثره بالفلسفة فجعله يرفض منها ما يعارض هذه الأصول، ويأخذ منها بما يظنه أنه يقوي هذه الأصول.(1)

ولم يمنع هذا الإمام الرازي من الاعجاب ببعض القضايا الفلسفية والتركيز عليها والدفاع عنها أحياناً من ذلك على سبيل المثال:" إثبات المفارقات المجردة" وهي أن الموجودات منها ما هو متحيز كالجواهر، ومنها ما هو حال في المتحيز كالأعراض، ومنها ما ليس متحيزا ولا حالاً بالمتحيز كالعقول المحضة، فالفلاسفة يثبتون الحالات الثالث، وأهل الكلام يثبتون الأول والثاني وينفون الثالث، والإمام الرازي يوافق الفلاسفة ويثبت الثالث حيث قال: (لم يقم الدليل البتة على فساد القول به، بل الدلائل الكثيرة قامت على صحة القول به).(2)

فالإمام الرازي يأخذ بالطرق والمناهج الفلسفية للاستدلال بها على القضايا العقدية الكلامية، وقد يأخذ ببعض الآراء الفلسفية وربما استدل بها على بعض القضايا الكلامية، ومن المهم هنا القول بأن تأثر الإمام الرازي بالفلسفة من جهة كونها طريقاً لنصرة القضايا العقدية الكلامية وليس كونها مذهباً عقدياً.(3)

2-ابن حزم الظاهري:

لعلنا من خلال شخصية ابن حزم نتحدث عن تأثير هذه الفلسفة على الآراء التي دعا لها أو تأثر بها ابن حزم في صياغة هذه الآراء والمسائل العقدية.

وهل للفلسفة اليونانية كمؤثر خارجي أو المنطق تأثير مباشر في صياغتها وهل كانت اختيارات ابن حزم مبني على هذا التأثر أم كان التأثير غير مباشر لم يتجاوز حدود المصطلحات.

وعمل الامام ابن حزم على توظيف المنطق اليوناني في بيان ما يراه أو يعتقده، والرد على خصوميه ومخالفيه بحيث اكتفى بما يفيده من هذا المنطق وبالتالي لم يخرج عن صبغته الإسلامية.

---

1 – بتصرف الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية: (ص 101)، عبد الله بن أحمد الأنصاري.

2 – مفاتيح الغيب، الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، (19 / 89)، دار الكتب العلمية –بيروت –1421هـ –2000 م، ط: الأولى.

3 – بتصرف الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية: (ص 102)، عبد الله بن أحمد الأنصاري.

فقك كان ابن جزم الظاهري رحمه الله يتمتع باستقلالية واضحة في الرأي، فهو ليس مجرد ناقل أو مقلد للغير، ويعتمد الامام ابن حزم على الأدلة النقلية وهو صاحب اسناد فهو يسوق العديد من الأحاديث بأسانيدها لتقرير ما يراه.

ومع اعتماده على الأدلة النقلية إلا أنه اعتماد أيضاً على الأدلة العقلية والحسية كذلك في الرد على مخالفيه، وخاصة الغير منتسبين للإسلام.

ولكي نسلط الضوء على هذا المؤثر الخارجي نعرض لبعض النماذج من الآراء العقدية التي دعا لها الامام ابن حزم في بعض مؤلفاته، وهل تأثر بالمنطق اليوناني، ومقدار هذا التأثير، وهل كان مباشرا أما لا.

حيث استخدم الامام ابن حزم العديد من المناهج والمصطلحات التي اعتمد عليه أهل الكلام في ناقشه وردوده على المخالفين له.

ويعد الإمام ابن حزم من الذين انتصروا للمنطق الارسطي وقال: بوجوب الأخذ بالمنطق وأن له منفعة عظيمة يمكن الاستفادة منه في العديد من القضايا.

واعتبر بأن العلوم الفلسفية لا تنافي الشريعة، بل أن المنطق منها خاصة يمكن أن يتخذ معيارا لتقويم الآراء الشرعية وتصحيحها، وكان اتجاهه إلى مجادلة أهل المذاهب والنحل الأخرى يفرض عليه أن يتدرع بقوة منطقية في المناظرة والجدل. وهاتان الغايتان كانتا من أول العوامل التي حدت به إلى التأليف في المنطق ليثبت عدم التنافي بينه وبين الشريعة وليعزز به موقفه العقلي إزاء الخصوم ويضع فيه القواعد الصحيحة للجدل والمناظرة ويبين فيه حيل السفسطة والتشغيب. (1)

وظل ابن حزم على رأيه هذا يؤمن بفائدة المنطق والفلسفة وسائر علوم الأوائل، فقد قال: (فان من سلف من الحكماء، قبل زماننا، جمعوا كتبا رتبوا فيها فروق وقوع المسميات تحت الأسماء التي اتفقت جميع الأمم في معانيها، وان اختلفت في أسمائها التي يقع بها التعبير عنها، إذ الطبيعة واحدة، والاختيار مختلف شتى، ورتبوا كيف يقوم بيان المعلومات من تراكيب هذه الاسماء، وما يصح من ذلك وما لا يصح، وتقفوا هذه الأمور، فحدوا في ذلك حدودا ورفعوا الاشكال، فنفع الله تعالى بها منفعة

[1] – رسائل ابن حزم الأندلسي، ابن حزم، (4 / 34)، ت: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر–بيروت –لبنان ط:1، 1983م.

عظيمة، وقربت بعيدا، وسهلت صعبا، وذللت عزيزا [في] إرادة الحقائق، فمنها كتب أرسطاطاليس الثمانية المجموعة في حدود المنطق).[1]

بل نجد ابن حزم يصرح أن المنطق هو الوسيلة إلى معرفة الأشياء على ما هي عليه، وإلى إمكان التفهم الذي به ترتقي درجة الفهم، ويتخلص من ظلمة الجهل، وفيها تكون معرفة الحق من الباطل فيقول: (منها قوة التمييز التي سماها الاوائل المنطق، فجعل لها خالقها بهذه القوة سبيلا إلى فهم خطابه عز وجل، وإلى معرفة الاشياء ما هي عليه، وإلى إمكان التفهم الذي به ترتقي درجة الفهم ويتخلص من ظلمة الجهل، فيها تكون معرفة الحق من الباطل).[2]

فاعتمد ابن حزم على الأدلة العقلية في تقرير المسائل وبيان الزائف منها، وفي الاستدلال والرد على الخصوم.

ومع ذلك نجده يعترض على بعض المصطلحات المتداولة على ألسنة المتكلمين والفرق الكلامية مثل مصطلح "الصفة" ويتهم المعتزلة باختراع هذ المصطلح حيث يقول: (وأما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى عز و جل فمحال لا يجوز لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا على لفظ الصفة ولا حفظ عن النبي صلى الله عليه و سلم بأن لله تعالى صفة أو صفات نعم ولا جاء قط ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من خيار التابعين ولا عن أحد من خيار تابعي التابعين ومن كان هكذا فلا يحل لأحد أن ينطق به إلى أن قال: وإنما اخترع لفظ الصفات المعتزلة وهشام ونظراؤه من رؤساء الرافضة وسلك سبيلهم قوم من أصحاب الكلام سلكوا غير مسلك السلف الصالح ليس فيهم اسوة ولا قدرة وحسبنا الله ونعم الوكيل)[3]

ومع ذلك نجد ابن حزم نفسه يحاول أن يؤول في هذه الصفات وأنها أسماء وقد يلتقي مع بعض آراء المعتزلة في هذا الاتجاه، ويمكن أن نلتمس لابن حزم العذر في ذلك، كما التمسه له ابن تيمية، إذ أنه بالإضافة إلى عدم وجود من يبين خطأ الفلاسفة له، إنه لم يكن ينفي الصفات بل أنه اعترض على هذا المصطلح فقط، وكان مذهبه الظاهري سبباً قوياً لذلك.[4]

---

[1] – التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم، (1/ 6) ت: إحسان عباس، ط:1، 1900م، دار مكتبة الحياة، بيروت.

[2] – الإحكام في أصول الأحكام: (1/ 6) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث – القاهرة ط: الأولى، 1404هـ

[3] – الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، (2/ 99)، مكتبة الخانجي – القاهرة.

[4] – باختصار من منهج ابن حزم في دراسة الفرق والعقائد الإسلامية: (1 / 43)، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (23)، بقلم مجيد خلف منشد (المكتبة الشاملة).

ISSN : 2410-1818

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذا مأخذ ابن حزم فإنه من نفات الصفات مع تعظيمه للحديث والسنة والإمام أحمد... وغلطه في ذلك بسبب أنه أخذ أشياء من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه ولم يتفق له من يبين له خطأهم).[1]

وخلاصة القول: يمكن القول بأن الإمام ابن حزم سعى إلى إثبات عدم وجود تناقض بين العلوم الفلسفية والعلوم الشرعية، وقد أخذ الإمام ابن حزم بالعديد من المناهج والمصطلحات المنطقية واعتمد عليها في ناقشه وردوده على المخالفين له.

ونؤكد على أن تأثر الإمام ابن حزم بالفلسفة من جهة كونها طريقاً ومنهجاً من مناهج الاستدلال التي استدل بها في تقرير المسائل العقدية وليس كونها مذهباً عقدياً بالطبع، ولم يكن لها تأثير مباشر عليه إلا بحكم وطبيعة البيئة التي عاشها الإمام ابن حزم رحمه الله.

المطلب الثاني: نماذج من تأثير الفلسفة (التراث اليوناني) في الاختيار العقدي.

اهتم علماء الكلام بالدفاع عن الدين الإسلامي في وجه عقائد ومذاهب وأديان اتخذت من الفلسفة والمنطق اليونانيين أدوات للدفاع عنها، أي أنهم انطلقوا مما هو مسلم عند هذه العقائد والمذاهب ليصلوا به إلى ما هو مسلم لديهم في الدين الإسلامي، الا أنهم بعد الاحتكاك الشديد بعلوم الفلسفة والمنطق قد تأثروا بهما، واعتقدوا بعض مبادئهما، وقد ظهر ذلك التأثير والتقليد بالتتبع لآراء الفرق الكلامية ومعتقداتها في بعض القضايا العقائدية [2].

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض المسائل كنماذج وشواهد على هذا التأثر وهي من أشهر وأهم المسائل فمن ذلك على سبيل المثال:

المسألة الأولى: مسألة صفات الله:

وهي من أشهر المسائل التي وقع فيها الخلاف، وظهر فيها التأثير الفلسفي على الفرق الكلامية وقبل الحديث عن هذا التأثير نشير بشكل مختصر إلى:

-معنى الصفة والمراد بها:

اختلف الناس في الآيات والأحاديث التي ورد فيها ذكر صفات المولى جل وعلا:

بين من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين ومذهبهم باطل قد أنكره السلف، ومنهم من يجريها على ظاهرها اللائق بها وهو مذهب السلف، فإن الصفات كالذات،

---

[1] – منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (2 / 584)، مؤسسة قرطبة، ط: 1، 1406هـ، ت: د. محمد رشاد سالم.

[2] –أثر الفلسفة على فكر وعقيدة المسلمين: (ص 229/ج3).

فكما أن الذات ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس المخلوقات.

وهناك من يفوض معانيها ويقولون الله أعلم بما أراد بها فهو تفويض في الكيف والمعنى، وهناك من يتأولونها كتأويل اليد بالقدرة، وهناك من يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات، وهنا من ذهب إلى انكارها ونفيها وهم أهل التعطيل.[1]

قال الأشعري: واجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هي أقوال وكلام فقول الله أنه عالم قادر حي أسماء لله وصفات له كذلك اقوال الخلق ولم يثبتوا صفة له علما ولا صفة قدرة وكذلك قولهم في سائر صفات النفس.[2]

وأدخلوا ذلك في مسمى التوحيد: " كجهم بن صفوان ومن وافقه فإنهم قالوا: اثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة فإن اثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج وانما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل"[3]

وذهب الإمام ابن حزم إلى عدم جواز إطلاق لفظ الصفات لله تعالى فقد قال:" وأما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى عز وجل فمحال لا يجوز لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات ولا على لفظ الصفة ولا حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن لله تعالى صفة أو صفات نعم ولا جاء قط ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من خيار التابعين ولا عن أحد من خيار تابعي التابعين ومن كان هكذا فلا يحل لأحد أن ينطق به ولو قلنا إن الإجماع قد تيقن على ترك هذه اللفظة لصدقنا فلا يجوز القول بلفظ الصفات ولا اعتقاده بل هي بدعة منكرة."[4]

وذكر ابن حزم أن هذه اللفظة هي من اختراعات المعتزلة ونظرائهم من رؤساء الرافضة وسلك سبيلهم قوم من أصحاب الكلام.[5]

وفي هذه المسألة يظهر لنا جلياً التأثير الفلسفي والمنطقي في هذه البدعة والقول بها على الفرق الكلامية، ونستطيع أن نجمل السبب في هذا الاختلاف وأن نرجعه إلى أصل واحد رغم تضاد نتائجها وهو دليل الاعراض "ففي مسألة الصفات نجد أن المشبهة كهشام بن الحكم وداود الجواربي، وأئمة

---

[1] – باختصار من مجموع الفتاوى (5 / 117)، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دار الوفاء، ط: الثالثة، 1426 هـ / 2005 م، ت: أنور الباز –عامر الجزار.

[2] – مقالات الإسلاميين: (1 / 198)، أبو الحسن الأشعري.

[3] – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 77)، شرح العقيدة الطحاوية –ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط:4، 1391هـ.

[4] – الفصل في الملل: (2 / 95) ابن حزم الظاهري.

[5] – المرجع السابق: (2 / 95).

التجسيم كمحمد بن كرام، وأئمة المعتزلة نفاة الصفات، ومتكلمة الصفاتية كابن كلاب والأشعري والماتريدي، كل هؤلاء مع تضاد نتائجهم أو اختلافها يعتبرون مبنىً أساساً في قولهم في مسألة الصفات، وهو دليل الأعراض، فمذهب المعتزلة يعتبرونه نتيجة لدليل الأعراض، والمشبهة يعتبرون مذهبهم نتيجة لدليل الأعراض، والأشاعرة يجعلون مذهبهم نتيجة لدليل الأعراض، والماتريدية كذلك، وإذا نظرت في كتب هذه الطوائف، وجدت أنهم يستدلون بدليل الأعراض".[1]

ودليل الأعراض: دليل مركب من مقدمات فلسفية، ومبني على قياس الشمول أو قياس التمثيل، ومعلوم ببداهة العقل والشرع، أن الله سبحانه وتعالى منزه عن قياس الشمول، وقياس التمثيل، بل له المثل الأعلى.

فهذا الدليل المؤلف من مقدمات فلسفية صار هو المعتبر في نفي الصفات وعارضوا به ظاهر القرآن الكريم والسنة النبوية

(وتحصّل بما جعلوه من الدلائل الكلامية المولّدة من المقدمات الفلسفية نفي الصفات، وصار معتبرهم في نفي الصفات ما يسمى بدليل الأعراض.

وجاء من بعدهم من أظهر الفلسفة على التصريح كابن سينا فاستعمل دليل التركيب، وجاء طائفة بعد ذلك من مضطربة الأشعرية أبو المعالي الجويني، فإنه مضطرب الحال، فاستعمل دليل الاختصاص، وصارت هذه الأدلة الثلاثة -دليل الأعراض، ودليل التركيب ودليل الاختصاص-هي الدلائل التي عليها مدار القول عند نفاة الصفات من متكلمين وفلاسفة.

وهي أدلة محدثة مبتدعة مخالفة للعقل والشرع، وأصولها أصول فلسفية، فعارضت هذه الأدلة ظاهر القرآن وظاهر الحديث) [2]

ومن خلال النظر في هذا النصوص نجد أن أحد مسببات هذا الاختلاف في هذه المسألة هو دليل من أدلة المنطق ومبني على مقدمات فلسفية، ويظهر فيه جلياً تأثير الفلسفة "التراث اليوناني" في هذه الخلاف.

المسألة الثانية: صفة الكلام:

ومن الأمثلة المتعلقة بمسألة الصفات صفة الكلام وهي من صفات الأفعال التي أثبتها الله عز وجل لنفسه وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: 164]،

[1] – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 225)، ابن أبي العز الحنفي.
[2] – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 111)، ابن أبي العز الحنفي.

وقال سبحانه: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: 143]، وهي من المسائل التي حصل فيها خلاف كبير وتعددت فيها الآراء جاء في شرح الطحاوية:

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

إلى أن قال: وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع..وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.[1]

وذهب الفلاسفة إلى أن كلام الله تعالى ليس صفة بذاته تعالى، وليس له وجود خارج نفوس العباد، فليس لله كلام أنزله بواسطة جبريل عليه السلام على أنبيائه الذين اصطفاهم برسالاته، وزعم ابن سيناء والفارابي والطوسي أن كلام الله فيض فاض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها فأوجب لها ذلك الفيض تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه.[2]

والصحيح أن الكلام من صفات الكمال، وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة النبوية تقرر صفة الكلام لله عز وجل بنصوص واضحة وتثبت أنه متكلم حقيقة بكلام حقيقي هو صفه له سبحانه وتعالى.

وعدمه نقص ينافي الألوهيّة... فإذا كان الكلام كمالاً مطلقًا فإن الله أحق به من كلّ موجود؛ لكمال وجوده؛ ولأنّ من جعل غيره متكلّمًا فهو الأحقّ بالكلام. وسائر صفات الكمال تجري مجرى هذه الصّفة؛ لكمال وجود الربّ؛ ولأنّ انتفاءها يناقض حقيقة الألوهيّة.[3]

والكلام صفة ذاتية باعتبار النوع وصفة فعلية باعتبار أفراد الكلام فهو سبحانه يتكلم متى شاء وكيف شاء بكلام مسموع، وقد دل على صفة الكلام الأدلة من الكتاب والسنة[4]. قال تعالى:

---

1 – المرجع السابق: (1 / 168).

2 – معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، (1/ 374)، حافظ بن أحمد حكمي، دار ابن القيم – الدمام، ط: الأولى، 1410 – 1990، ت: عمر بن محمود أبو عمر.

3 – آثار المثل الأعلى، دراسة عقدية –(1/ 62)، إعداد د / عيسى بن عبد الله السّعدي، جامعة أمّ القرى بالطائف، https://ketabonline.com/ar/books/2190/read?page=116&part=1#p-2190-116-2

4 – أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة: (ص:86)، نخبة من العلماء، الدار العالمية، ط: الأولى، 2012م

﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء: 164]،وقال سبحانه: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف: 143]

ومن السنة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده... » الحديث.[1]

واعتبرت الأشعرية نفسها مذهب وسط في هذه المسألة: (ومذهبنا هو الحق المبين وهو مذهب بين طريقي الافراط من المعتزلة والتفريط من الحشوية وهو أن الله تعالى متكلم بكلام أزلي قديم كسائر صفاته وأن حقيقة الكلام أنه معنى قائم بالنفس وليس بحرف ولا صوت وإنما يستدل عليه بالحروف والأصوات ليفهم الغير تارة للحاضر إذا كان يفهم لغتنا وبلغته تارة إذا كان عجميا وتارة بالحروف وحدها إذا كان غائبا وإن كان حاضرا وهو أخرس فيستدل على الكلام القائم بذاتنا له بالإشارة والإيماء ولا يطيق احد من البشر أن يوصل كلامه القائم بذاته إلى إفهام غيره من الخلق إلا بالحروف والأصوات فأما ربنا جل وعلا فيكلم خلقه على ثلاثة أنحاء أما إلهاما كالخضر عليه السلام وإما من وراء حجاب كموسى عليه السلام وإما بإرسال رسول كمحمد صلى الله عليه و سلم).[2]

وقد اتفاق أهل السنة على أن كلام الله غير مخلوق قال الإمام الطحاوي: "وبالجملة فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن كلام الله غير مخلوق، ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم".[3]

وقول أهل السنة: إن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد، وإنه لم يزل متكلماً ويتكلم إذا شاء، وإن القرآن من كلامه، وإن الكلام صفة مدح ليس هو مخلوق، فليس كلام الله مخلوقاً كما أن صفاته ليست مخلوقة، فليس شيء من صفاته مخلوقاً، فعلمه وقدرته وإرادته وحلمه ورحمته وصفاته الذاتية سمعه وبصره كل ذلك منسوب إليه ومضاف إليه، وليس شيء من ذلك مخلوقاً.[4]

---

1 – أخرجه البخاري (6 / 2439) (برقم: 6240)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط:3، 1407 – 1987، ت: د. مصطفى ديب البغا ومسلم: (8/ 49) برقم: (6912)، صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة . بيروت.

2 – حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر –ابن الحاج القفطي،(91/1) شيث بن إبراهيم بن حيدرة أبو الحسن، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، 1405هـ، ت: عبد الله عمر البارودي.

3 – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 168)، ابن أبي العز الحنفي.

4 – المرجع السابق: (1 / 90) تعليق فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي.

وقد سبق الحديث في مسألة الصفات وما استدل به من أدلة مبنية على مقدمات فلسفية صار هو المعتبر في نفي الصفات أو تأويلها ومنها صفة الكلام، ظهر معه تأثير الفلسفة ومبادئها في حصول الخلاف في هذه المسألة، وهو المقصود.

المسألة الثالثة: الرؤية:

ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في مسألة رؤية الباري سبحانه وتعالى فعلى الرغم من ورود العديد من الأدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية في إثبات الرؤية إلا أن الناس انقسموا في إثباتها وعدمها، فقسم غلوا في إثباتها في الدنيا والاخرة كفرق الصوفية، وقسم نفوها في الدنيا والآخرة وهم الجهمية والمعتزلة، ومذهب السلف اثباتها في الآخرة حسبما وردت به النصوص.

قال في الطحاوية:

المخالفون في الرؤية والمعتزلة: ومن تبعهم من الخوارج الإمامية وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.[1]

قال ابن حزم: والآية المذكورة والأحاديث الصحاح مأثورة في رؤية الله تعالى يوم القيامة موجبة القبول لتظاهرها وتباعد ديار الناقلين لها ورؤية الله عز وجل يوم القيامة كرامة للمؤمنين لا أحرمنا الله ذلك بفضله ومحال أن تكون هذه الرؤية رؤية القلب لأن جميع العارفين به تعالى يرونه في الدنيا بقلوبهم وكذلك الكفار في الآخرة بلا شك...[2]

وذهبت المعتزلة إلى نفي الرؤية: وما جاءت به المعتزلة إنما هو من تأثير المنطق والمناطقة واستنتاجاتهم العقلية التي ترفض التسليم لما جاء به الوحي، ولا تقبل إلا أن تقيس الأمور الغيبية على العقول الحالية الدنيوية. ومعلوم أن الحياة الآخرة لها أحكامها التي تختلف عن أحكام الحياة الدنيا.[3]

والملاحظ أن الأساس الذي بنى عليه المعتزلة نفي الرؤية هو نفي الجسمية عن الله تعالى، فقالوا: إنه ليس جسماً، وأنه لا يرى إلا الأجسام، فهو لا يرى استخداماً للعقل.

ويمكن القول بأن من أسباب الخلاف في هذه المسألة: استخدام المقاييس العقلية المنطقية لتبرهن على رؤية الله بالكيفية التي يرى بها الإنسان في حال الدنيا، فوقعت في مسألة التحيز، والتشكل ولم

---

1 – شرح العقيدة الطحاوية: (1 / 188) ابن أبي العز الحنفي.

2 – الفصل في الملل: (3 / 3) ابن حزم الظاهري.

3 – أثر الفلسفة على فكر وعقيدة المسلمين: (ص 229/ج3)

تخلص حتى نفت رؤية الله وقد حدث خلاف بين المعتزلة النافين لها وبين خصومهم من المتكلمين المثبتين لها كما ذكر آنفاً.

المسألة الرابعة: المتعلق وأثره في مسألة التحسين والتقبيح العقليين والاختلاف في ذلك:

ومن الأمثلة على ذلك اختلاف العلماء في مسألة الحسن والقبح العقليين وهي من المسائل المتعلقة في باب القدر وأمر الله سبحانه وتعالى ونهيه، وقد تعددت فيها الآراء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ثبوتها بالعقل وهو قول المعتزلة والكرامية فقد قالوا بثبوت الحسن والقبح العقليين في أفعال الله وأفعال العباد، وأنهما ذاتيان وافقهم على ذلك الرافضة والإباضية والزيدية[1].

قال القاضي عبد الجبار: "والذي يذهب إليه شيوخنا أبو الهذيل، وأكثر أصحابه، وأبو علي وأبو هاشم رحمهم الله أنه تعالى يوصف بالقدرة على ما لو فعله لكان ظلمة وكذبة، وإن كان -تعالى-لا يفعل ذلك لعلمه بقبحه وباستغنائه عن فعله"[2].

وقال الآمدي: "معتقد المعتزلة أن الحسن والقبح للحسن والقبيح صفات ذاتيات ووافقهم على ذلك الفلاسفة، ومنكرو النبوات، ثم اختلف هؤلاء في مدارك الإدراك لذلك فقالت المعتزلة والفلاسفة المدرك قد يكون عقلياً، وقد يكون سمعيا فما يدرك بالعقل منه بديهي، كحسن العلم والإيمان وقبح الجهل والكفران ومنه نظري، كحسن الصدق المضر، وقبح الكذب النافع وما يدرك بالسمع، فكحسن الطاعات وقبح ارتكاب المنهيات"[3].

القول الثاني: ثبوتها في الشرع وهو منقول عن الأشاعرة، والماتريدية [4] فقد قالوا إن الحسن والقبح في الأشياء ثابت بالشرع فحسب، فالعقل لا يدل على حسن شيء، ولا على قبحه قبل ورود الشرع ومجيء الرسول، فالظلم والشرك والفواحش قبيحة بنهي الشرع عنها، ولو عكس الشرع فلم ينه عنها لكانت حسنة.

قال الجرجاني: "القبيح عندنا ما نهي عنه شرعة نهي تحريم أو تنزيه، والحسن بخلافه، أي لم ينه عنه شرعا كالواجب والمندوب والمباح...وكفعل الله تعالى فإنه حسن أبدا بالاتفاق... ولا حكم للعقل

1- الرد على المجبرة القدرية، للقاسم بن إبراهيم الرسي -ضمن رسائل العدل والتوحيد (٢/54) دار الشروق -القاهرة ط الثانية 1408هـ، ت: د/ محمد عمارة.

2- المغنى في أبواب التوحيد والعدل (128/6)، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، بدون، ت: د. توفيق الطويل، سعيد زايد.

3- غاية المرام في علم الكلام (1/ 233)، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، 1391هـ، ت: حسن محمود عبد اللطيف.

4 – الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، ت: د/ محمد يوسف موسى وزميله، مكتبة الخانجي -القاهرة، بدون، (ص ٢٠٨-٢٩٧) باختصار.

في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك - أي حسن الأشياء وقبحها - عائدة إلى أمر حقيقي حاصل في الفعل قبل الشرع يكشف عنه الشرع كما تزعمه المعتزلة، بل الشرع هو المثبت له والمبين فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع، ولو عكس الشارع القضية فحسن ما قبحه، وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعة، وانقلب الأمر، فصار القبيح حسناً والحسن قبيح"[1].

والملاحظ هنا أن أثر الفلسفة في هذه المسألة من خلال إثبات الحسن أو القبح بواسطة العقل فهي ثابته بإثبات العقل لها، وهو تقديم للعقل على الثابت بالشرع.

القول الثالث: وهو قول أهل السنة والجماعة الذي ذهب إلى التفصيل في دور العقل والشرع في التحسين والتقبيح، فالحسن والقبح ثابت في الأشياء بالعقل، لكن العقاب والثواب مستحق بمجيء الرسول، فإطلاق التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، أو نفي دور العقل في تحسين الأفعال أو تقبيحها غير صحيح. بل الصحيح أن العقل يحسن ويقبح، والشرع يرتب العقاب والثواب، وما أمر به الشرع فهو حسن على إطلاقه، وما نهى عنه فهو قبيح على إطلاقه جاء في الفتاوى: "أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا وإذا نهى عن شيء صار قبيحا واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع، وقد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه... [2]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وما فعلوه قبل مجيء الرسل كان سيئا وقبيحا وشراً؛ لكن لا تقوم عليهم الحجة إلا بالرسول. هذا قول الجمهور. وقيل: إنه لا يكون قبيحا إلا بالنهي وهو قول من لا يثبت حسنا ولا قبيحا إلا بالأمر والنهي. كقول جهم والأشعري ومن تابعه من المنتسبين إلى السنة "[3].

وقال ابن القيم: "والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل أنه لا تلازم بينهما، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة، والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشمومات والمرئيات، ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحة موجبة للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل، فالنفاة يقولون: ليست في ذاتها قبيحة، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع. والمعتزلة تقول: قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل" [4].

1– شرح المواقف عبد الرحمن بن أحمد الأيجي، شرح القاضي علي محمد الجرجاني (181/8) دار السعادة، مصر، ط: الأولى،

2– انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (436/8.)

3– انظر: المرجع السابق:. (686/11)

4– مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (231/1) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثانية، 1393 – 1973م، ت: محمد الفقي.

المسألة الخامسة: مسألة أثر قدرة العباد على أفعالهم:

ومن الأمثلة على ذلك اختلاف العلماء في أثر قدرة العباد على أفعالهم بمعنى حقيقة أفعال العباد وهي أيضاً من المسائل المتعلقة بباب القضاء والقدر، واختلفوا في ذلك على أقوال عدة أوصلها الإمام ابن الوزير إلى أربعة عشر قولاً [1] دون الحاجة إلى الخوض في تفاصيلها فهي ليست مقصود الباحث بقدر ما هو ذكر وتمثيل بعدد من المسائل في الدلالة على حصول تأثير الفلسفة على الفرق الكلامية المخالفة لأهل السنة فقد قيل في آثر القدرة: بأن قدرة العبد مؤثرة، ولكن بقدر الله تعالى ومشيئته، وهو مذهب أهل السنة والجماعة. [2]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها؛ والله تعالى خلق الأسباب والمسببات. والأسباب ليست مستقلة بالمسببات؛ بل لا بد لها من أسباب أخر تعاونها ولها -مع ذلك -أضداد تمانعها والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ويدفع عنه أضداده المعارضة له وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته كما يخلق سائر المخلوقات فقدرة العبد سبب من الأسباب وفعل العبد لا يكون بها وحدها بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة"[3].
وقيل: قدرة العبد مستقلة عند قدر الله تعالى ومشيئته، فهي مؤثرة شاء الله أو لم يشأ، وهو مذهب المعتزلة. قال القاضي عبد الجبار: "اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه".[4]

وقيل: لا قدرة للعبد أصلاً، وهو قول الجبرية فقد زعموا أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة وأفعاله مخلوقة لله وحده، ومذهب الفلاسفة يطلقون على أفعال العباد أنها مخلوقات وإن اختلفوا في تفسير ذلك. [5].

والحاصل أن هذه المسألة من المسائل التي دار حولها العراك العلمي بين أهل السنة والمخالفين وهي تشير إلى تأثير الفلسفة والاختلاف في مسألة خلق أفعال العباد يظهر فيها تأثير الفلسفة أو التأثر

1- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق من أصول التوحيد: (283/1) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل القاسمي ابن الوزير، دار الكتب العلمية -بيروت، ط: الثانية، 1987م.

2- مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (8/ 487.)

3- المرجع السابق: (8/ 487.).

4- شرح الأصول الخمسة (ص323)، عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، 1996م،

5- انظر إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق: (285/1)، ابن الوزير. باختصار.

ISSN : 2410-1818

بآراء الفلاسفة حول المسألة والاعتماد فيها على مقدمات عقلية فلسفية، وهو مقصود حديثنا في هذا البحث. والله من وراء القصد.

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده حمداً كثيرا طيباً مباركاً، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

هذه الدارسة بعنوان: أسباب الاختلاف العقدي" الفلسفة والتراث اليوناني نموذجاً" وهي محاولة للوقوف على بعض مسببات الخلاف وظهور الفرق المختلفة بين المسلمين والإشارة الأسباب التي أدت إلى الاختلاف العقدي وتأثير الفلسفة اليونانية ومدى هذا الأثر مما يؤكد على أهمية مثل هذه الموضوعات، وبيان مسببات أهم المسائل الخلافية التي حصلت في تاريخ الأمة بشكل عام، وفي المسائل العقدية على وجه الخصوص.

وبعد هذه الدراسة، يمكن أن نجمل أهم النتائج بما يلي:

- دخلت الفلسفة اليونانية إلى بلاد المسلمين بشكل عام عن طريق ترجمة العلوم القديم إلى اللغة العربية، في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وما بعده، ثم انتشرت في مختلف الأقطار الإسلامية.
- المقصود بالاختلاف العقدي هو عدم حصول الاتفاق في بعض مسائل العقيدة التي يعتقدها الإنسان ويديه بها.
- الاختلاف في الأصل قسمان: -اختلاف تنوع محمود لأن كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً -واختلاف تضاد وهو: ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمت الأخرى، وهو مقصود الباحث في هذه الدراسة.
- مسببات الخلاف وحصول الاختلاف والافتراق كثيرة تراجع إلى البغي أو الغلو أو اتباع الهوى انتشار البدع وظهور الابتداع في الدين والتأويل للنصوص وإطلاق الالفاظ المشتركة والمجملة
- مسببات الخلاف وحصول الاختلاف والافتراق كثيرة يرجع بعضها إلى البغي أي بغي الخلق بعضهم على بعض، والغلو الكلي في الاعتقاد، واتباع الهوى الذي يدفع صاحبه إلى اتباع ما تهواه نفسه وترك ما يأمر به الشرع الحنيف، وكذلك انتشار البدع وظهور الابتداع في الدين وتشريع ما لم يشرعه الله سبحانه وتعالى لخلقه، والتأويل للنصوص وإطلاق الالفاظ المشتركة والمجملة، وكيد أعداء الإسلام، وكذلك تأثير الثقافات الوافدة نتيجة لترجمة علوم الأمم الأخرى كعلوم اليونان والهند والفرس وغيرها، وكان لها الأثر الكبير في ظهور عدد من الفرق المنتسبة للإسلام.
- استفاد المتكلمون من مناهج وأساليب الفلسفة واستخدموها في الجدال وفي تقرير ما ذهبوا إليه.

- ظهر تأثير الفلسفة اليونانية في بناء منهج المخالفين فقد حاول الإمام فخر الدين الرازي إقامة نوع من التعايش بين الفلسفة وعلم الكلام من خلال حشده لمفاهيم هذين العلمين معاً أثناء مناقشته لموضوع واحد يشترك في الخوض فيه كل من المتكلمين والفلاسفة.
- ظهر عند الإمام الرازي الاعجاب ببعض القضايا الفلسفية وعمل على التركيز عليها والدفاع عنها أحياناً.
- يعد الإمام ابن حزم من الذين انتصروا للمنطق الارسطي ومن القائلين بوجوب الأخذ به.
- اعتمد الامام ابن حزم على الأدلة العقلية في تقرير المسائل وبيان الزائف منها ، وفي الاستدلال والرد على الخصوم.
- ظهر تأثير الفلسفة "التراث اليوناني" في الخلاف في بعض المسائل من خلال الأدلة المنطقية أو المقدمات العقلية الفلسفية التي استدل بها من قال بقول خلاف ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة مثل: مسالة الصفات، أو نفي الرؤية، وصفة الكلام، وأثر قدرة العباد على أفعالهم، والمتعلق وأثره في مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وغيرها.

وفي ختام هذا العمل نوصي بضرورة بذل مزيد من الاهتمام والعناية بموضوع مسببات الاختلاف العقدي لأهميته والحاجة إليه.

وفي الختام وبعد هذا الجهد أسال الله عز وجل أن يتقبل منا صالح الأعمال، ونسأله والتوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين، وصل الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

ISSN : 2410-1818

بيان المصادر والمراجع

1. - الرد على المجبرة القدرية، للقاسم بن إبراهيم الرسي -ضمن رسائل العدل والتوحيد، دار الشروق -القاهرة ط الثانية 1408هـ، ت: د/ محمد عمارة.
2. - المغنى في أبواب التوحيد والعدل، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، بدون، ت: د. توفيق الطويل، سعيد زايد.
3. - غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، 1391هـ، ت: حسن محمود عبد اللطيف.
4. - آثار المثل الأعلى، -دراسة عقدية-، إعداد د / عيسى بن عبد الله السّعدي، جامعة أمّ القرى بالطائف، https://ketabonline.com/ar/books/2190/read?page=116&part=1#p-2190-116-2
5. - أثر الفلسفة اليونانية على فكر وعقيدة المسلمين، عرفة التجاني هدى حسين، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، كلية أصول الدين، السودان، 2017م.
6. - أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، نخبة من العلماء، الدار العالمية، ط: الأولى، 2012م
7. - الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية، عبد الله بن أحمد الأنصاري، تكوين للدراسات والأبحاث، ط: الأولى، 2018م
8. - الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث – القاهرة ط: الأولى، 1404هـ
9. - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، ت: د/ محمد ىوسف موسى وزميله، مكتبة الخانجي -القاهرة، بدون.
10. - التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم، ت: إحسان عباس، ط:1، 1900م، دار مكتبة الحياة، بيروت.
11. - الخلاف العقدي أصوله وضوابطه، باختصار، عبد الله بن صالح البراك، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س14، ع81، يونيو 2014م.
12. - الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري أبو محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة.
13. - المدخل الى الفلسفة: أزفلد كولبه، ترجمة أبو العلا عفيفي، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2016م.
14. - المدخل إلى علم العقيدة، زياد بن حمد العامر، دار التحبير للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الثالثة، 2020م

15. - المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المكتبة العصرية، ت: يوسف الشيخ محمد.
16. - المعجم الفلسفي. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط: الأولى، 1982م
17. - المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، دار الدعوة، ت: مجمع اللغة العربية.
18. - الموسوعة العربية العالمية، عمل موسوعي ضخم، شارك في إنجازه أكثر من ألف عالم، ومؤلف ومحرر.
19. - تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، دار الهداية، ت: مجموعة من المحققين،
20. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط: الأولى.
21. - جدلية التأثر والتأثير بين الفلسفتين اليونانية والإسلامية، السيد محمد الشاهد، ندوة في الفلسفة الإسلامية مركز صالح عبد الله كامل، وجامعة برمنجهام أمريكا، 2001م، القاهرة، بحوث مؤتمرات دار المنظومة.
22. - حركة الترجمة والنقل في العصر العباسي وأثرها في الفكر العربي الإسلامي، أحمد علي محمد، س24، ع115، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، 1995م.
23. - حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر - ابن الحاج القفطي، شيث بن إبراهيم بن حيدرة أبو الحسن، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، 1405هـ، ت: عبد الله عمر البارودي.
24. - درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار الكنوز الأدبية -الرياض، 1391هـ، ت: محمد رشاد سالم.
25. - رسائل ابن حزم الأندلسي، ابن حزم، ت: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت -لبنان ط:1، 1983م.
26. - شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط:4، 1391هـ.
27. - شرح المواقف عبد الرحمن بن أحمد الأيجي، شرح القاضي علي محمد الجرجاني دار السعادة، مصر، ط: الأولى.
28. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط:3، 1407 – 1987، ت: د. مصطفى ديب البغا
29. - صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة ـ بيروت.
30. - في المحيط العقدي - بقلم: فهد بن عبد الله الحزمي، alhzm@maktoob.com

ISSN : 2410-1818

31. - مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دار الوفاء، ط: الثالثة، 1426 هـ / 2005 م، ت: أنور الباز -عامر الجزار.
32. - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد حكمي، دار ابن القيم – الدمام، ط: الأولى، 1410 – 1990، ت: عمر بن محمود أبو عمر.
33. - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط: الأولى- 1424 هـ - 2004 م، ت: أ.د محمد إبراهيم عبادة.
34. - معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.، ت: عبد السلام محمد هارون،
35. - مفاتيح الغيب، الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية -بيروت -1421هـ -2000 م، ط: الأولى.
36. - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:3، ت: هلموت ريتر.
37. - منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مؤسسة قرطبة، ط: 1، 1406هـ، ت: د. محمد رشاد سالم.
38. - منهج ابن حزم في دراسة الفرق والعقائد الإسلامية، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (23)، بقلم مجيد خلف منشد (المكتبة الشاملة).